حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 155 الأثنين 12 أبريل 2021

تجري بالتزامن مع المراجعة الثانية لبرنامج الاستعداد الائتماني في مايو ويونيو

مشاورات المادة الرابعة تحسم فرص طلب تمويل جديد من صندوق النقد

نائب مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بالصندوق ردًا على حابي: ستوفر لنا الفرصة للتقييم ومناقشة برنامج الإصلاح في المستقبل

حابي

قالت تالين كورانشيليان نائب مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي إن الصندوق سيجري مشاورات المادة الرابعة مع مصر بالتزامن مع المراجعة الثانية للبرنامج التمويلي خلال شهري مايو ويونيو المقبلين، ما يوفر فرصة مناسبة لتقييم الأوضاع الاقتصادية ومناقشة برنامج الإصلاح في المستقبل.

جاء ذلك ردًا على سؤال حابي في المؤتمر الصحفي الذي عقده الصندوق أمس عبر الإنترنت بحضور جهاد أزعور مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي، حول فرص دخول مصر في اتفاق تمويلي جديد مع صندوق النقد الدولي عقب الانتهاء من البرنامج القائم.

وكان صندوق النقد الدولي وافق في يونيو الماضي على برنامج استعداد ائتماني لمصر لمدة عام، بقيمة 5.2 مليارات دولار، حصلت مصر على 3.6 مليارات دولار، منها 1.67 مليار دولار بعد المراجعة الأولى في ديسمبر الماضي، ويتبقى نحو مثلها يمكن سحبها بعد اجتياز المراجعة الثانية.

قالت كورانشيليان "ما زلنا في برنامج SBA مع مصر. والمراجعة الثانية للبرنامج بشهر مايو ويونيو، وسنجري أيضًا مشاورات المادة الرابعة في ذلك الوقت".

وأضافت "أرى أن هذه المهمة ستوفر لنا الفرصة للتقييم، ولا سيما مشاورات المادة الرابعة، لتقييم الوضع وأيضًا لمناقشة برنامج الإصلاح في المستقبل.. لذا، أود أن أقول إننا سنحتاج إلى التركيز في هذه الفترة على مشاورات المادة الرابعة".

وتنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي، ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد.

وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريرًا يشكل أساسًا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص، وفي ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لآراء المديرين التنفيذيين يتم إرساله إلى السلطات في البلد العضو.

وحول الإجراءات المستهدفة لزيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد، أكدت كورانشيليان ضرورة توفير ساحة لعب متكافئة لجميع أصحاب المصلحة، بالتوازي مع تقليل التواجد الحكومي تدريجيًا، مشيرة في الوقت نفسه إلى أن هناك حاجة إلى زيادة تحسين الحوكمة وبيئة الأعمال.

وفيما يتعلق بأسباب تخفيض توقعات الصندوق لنمو مصر هذا العام، والعوامل التي يرتكز عليها لبلوغ 5.7% خلال العام المالي المقبل، أوضحت كورانشيليان أن مصر حققت أداء جيدًا من حيث احتواء التداعيات الاقتصادية لجائحة COVID-19، كما تعد واحدة من الدول التي لم تشهد انكماشًا سلبيًا في ناتجها المحلي الإجمالي العام الماضي، لافتة إلى أن مراجعة التوقعات تعكس عددًا من المخاطر.

تالين كورانشيليان نائب مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي

جهاد أزعور مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي

مخاطر تراجع الطلب المحلي وضعف السياحة وراء خفض توقعات النمو للعام الجاري.. والتطعيم والاستثمارات الحكومية يقودان الانتعاش العام المقبل

توفير ساحة لعب متكافئة .. التقليل التدريجي للاستثمار الحكومي.. والحوكمة وتحسين بيئة الأعمال.. أبرز التوصيات

الأولوية للحفاظ على التعافي ودعمه مع تحقيق التوازن خاصة على صعيد ارتفاع الدين

وقالت: "لقد أجرينا بعض المراجعات التي تعكس مخاطر تراجع الطلب المحلي لأننا شهدنا بعض الهدوء مؤخرًا، وأيضًا رغم تعافي السياحة لكن عدد السائحين لا يزال أقل من ذي قبل، وهذا يعد عاملًا مهمًا في النمو".

وأضافت أن الاقتصاد المصري من المتوقع أن ينتعش العام المقبل بدعم من التوسع في إطلاق التطعيم ضد فيروس كورونا، وكذلك الاستثمار العام للحكومة.

وفيما يتعلق بالسياسات، شددت على أن تكون الأولوية العاجلة هي الحفاظ على التعافي ودعمه، مع تحقيق التوازن خاصة على صعيد ارتفاع الدين العام، لافتة إلى أن السلطات في مصر على دراية وتقدم الدعم المستهدف للاقتصاد.

وقالت: "الأهم من ذلك، بعد أن انتهى الجزء الأكبر من الأزمة، أعتقد أنه من المهم للغاية تسريع أجندة الإصلاح الهيكلي، بهدف تحسين الحوكمة وبيئة الأعمال وإزالة الحواجز التجارية والاستمرار في تعزيز شفافية الشركات المملوكة للدولة، وكذلك تقليل بصمة الدولة تدريجيًا وتوفير فرص متساوية لجميع المتعاملين".

وخلال المؤتمر الصحفي، اسعرض جهاد أزعور التطورات والجهود التي شهدتها المنطقة منذ ادلاع جائحة كورونا وحتي ظهور اللقاح، والتحديات التي ما زالت تواجه الدول ويعمل صندوق النقد على مساعدة الحكومات على تجاوزها.

وقال: "الصندوق قدم دعمًا تمويليًا للمنطقة بلغ 17 مليار دولار العام الماضي، ونظل ملتزمين.. نحن شركاء لدعم المنطقة للخروج من هذه الأزمة وبناء مستقبل أفضل".

تمويل متوافق مع أحكام الشريعة بأجل يصل إلى 8 سنوات

بنك مصر يوقع عقد قرض بقيمة 1.098 مليار جنيه مع إنرشيا العقارية.. اليوم

الشركة تستهدف توجيه التمويل لإنشاءات المرحلة الرابعة من مشروع جيفيرا الساحل الشمالي

أحمد العدوي الرئيس التنفيذي لشركة إنرشيا للتنمية العقارية

أمنية إبراهيم

قالت مصادر مطلعة لنشرة "حابي" إن بنك مصر سيوقع اليوم الإثنين، عقد تمويل إسلامي بقيمة 1.098 مليار جنيه، مع شركة إنرشيا للتنمية العقارية، تستهدف الشركة من خلاله تمويل المرحلة الرابعة من مشروع جيفيرا بالساحل الشمالي.

وأضافت المصادر، أن القرض سيتم منحه بأجل يصل إلى 8 سنوات، وبصيغة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، لتمويل جزء من التكلفة الاستثمارية لمشروع إنرشيا بالساحل الشمالي "جيفيرا".

وأشارت المصادر، إلى أنه من المقرر توقيع عقد التمويل اليوم الإثنين بالمقر الرئيسي لبنك مصر ثاني أكبر بنك حكومي بالبلاد.

ويقام مشروع جيفيرا على مساحة 5.4 مليون متر مربع، بالساحل الشمالي بإجمالي استثمارات تصل إلى نحو 66 مليار جنيه، بحسب تصريحات سابقة للرئيس التنفيذي لشركة إنرشيا للتنمية العقارية، أحمد العدوي، وبدأت الشركة أعمال الإنشاءات في المشروع خلال عام 2017، ووصلت قيمة ما تم ضخه في الإنشاءات إلى نحو 3.5 مليارات جنيه حتى أواخر شهر أكتوبر الماضي، موزعة على 3 مراحل.

وتستهدف إنرشيا للتنمية العقارية الانتهاء من 4 مراحل من مشروع جيفيرا بنهاية العام الجاري، ويضم المشروع بين 12 إلى 14 ألف وحدة متنوعة سيتم تنفيذها خلال 10 سنوات.

كانت إنرشيا العقارية قد حصلت على قرض بقيمة 575 مليون جنيه من قبل بنك القاهرة، في أغسطس 2019.

وذكر العدوي، في تصريحات سابقة لنشرة حابي، أن قيمة التمويلات التي حصلت عليها إنرشيا خلال عام 2019، اقتربت من مليار جنيه، نحو 400 مليون جنيه منها تمويلات غير مصرفية عبر التأجير التمويلي والتوريق، إلى جانب القرض الذي حصلت عليه من بنك القاهرة بقيمة 575 مليار جنيه.

بقيمة تصل إلى 3.2 مليار جنيه

تطوير مصر تتفق مع التجاري الدولي وكوليرز إنترناشيونال على بدء تسويق المشروعات التعليمية على المستثمرين

بكر بهجت

اتفقت شركة تطوير مصر مع كل من البنك التجاري الدولي وشركة كوليرز إنترناشيونال على البدء في تنفيذ خطة استقطاب المستثمرين سواء أفرادا أو مؤسسات أو صناديق الاستثمار، إلى المنطقة التعليمية التي يتم إقامتها في مشروع بلومفيلدز بمستقبل سيتي.

ووفق ما تم الإعلان عنه أمس خلال المؤتمر الذي عقدته شركة تطوير مصر، فإن البنك التجاري الدولي سيكون الشريك التمويلي للمشروعات التعليمية، حيث سيتولى توفير التمويلات للمشروعات التي سيتم تنفيذها.

وقال الدكتور أحمد شلبي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة تطوير مصر، إن المنطقة التعليمية بمشروع بلومفيلدز تصل مساحتها إلى نحو 90 فدانًا، وستضم جامعات ومدارس، لافتًا إلى أن المرحلة الأولى من تلك المنطقة تقام على مساحة 36 فدانًا.

وأضاف شلبي، أن قيمة الاستثمارات المخطط ضخها في المرحلة الأولى تصل إلى نحو 3.2 مليارات جنيه، مشيرًا إلى أن الاستثمارات الإجمالية للشق التعليمي في مشروع بلومفيلدز تبلغ نحو 10 مليارات جنيه على مدار 10 سنوات.

ولفت شلبي، إلى أن المرحلة الأولى تنقسم إلى 3 أجزاء، الأول على مساحة 16 فدانًا، وهو خاص بجامعة Njit باستثمارات ملياري جنيه، فيما سيبدأ نشاطها في سبتمبر من العام 2023، موضحًا أن الجزء الثاني مخصص لمدرسة king's colledge على مساحة 14 فدانًا وتستقبل 3000 طالب وتبدأ عملها في سبتمبر 2023 باستثمارات 800 مليون جنيه.

وفيما يتعلق بالجزء الثالث فإنه يمتد على مساحة 6 أفدنة وسيخصص لمدرسة نارمار أمريكان كوليدج، باستثمارات قيمتها 400 مليون جنيه، مؤكدًا أنه مع اكتمال تنمية الجزء التعليمي بالمشروع على مساحة 90 فدانًا ستصبح أكبر منطقة تعليمية بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وأضاف أنه سيتم الانتهاء من كامل إنشاءات المرحلة الأولى بين عامي 2026 و2027.

وفي سياق متصل قال عمرو الجنايني الرئيس التنفيذي بالبنك التجاري الدولي- مصر إن الهدف من ذلك التعاون هو تنشيط هذا القطاع الحيوي الذي يتجاوز حدود الأنشطة السكنية، بالإضافة لوضع آليات لجذب صناديق الاستثمار بالمشروع التعليمي.

وأوضح أن ملف مشروعات التعليم له أولوية كبيرة على أجندة القطاع المصرفي ، وهناك الكثير من الخطط والاستراتيجيات لدعم القطاع، بالتعاون مع صناديق الاستثمار المحلية والعالمية للمشاركة فى تمويل المشروعات التعليمية.

وكشف كريم هلال الرئيس التنفيذي لشركة كوليرز، أن خطة جذب المستثمرين من الخارج تنقسم إلى 3 أفرع بالداخل، موضحًا أن أول تلك الأفرع يتمثل في البنوك والتي سيكون لها دور في الشق التمويلي، مشيرًا إلى أن الشركة ستواصل خطتها لاستقطاب كبار المستثمرين في العالم.

وأشار إلى أن الشركة بالتعاون مع البنك التجاري الدولي سيعملان على توفير احتياجات المشروع من الكيانات المتاحة، حيث سيكون هناك نصيب لمشروعات الشق التعليمي.

وأوضح أن تسويق الطرح الخاص بالمشروع سيكون موزعًا على البنوك في صورة اقتراض، أو مستثمرين آخرين بالداخل والخارج، ومؤسسات مالية كبرى.

الدكتور أحمد شلبي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة تطوير مصر

عمرو الجنايني الرئيس التنفيذي بالبنك التجاري الدولي-مصر

كريم هلال الرئيس التنفيذي لشركة كوليرز

أهم الأخبار

اضغط على العناوين
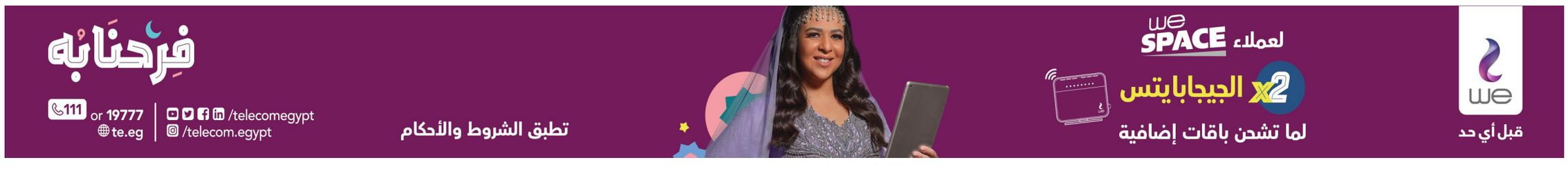
- مؤشر البورصة الرئيسي يصعد إلى 10.393 نقطة و EGX70 يقفز 3.16%
- تحويلات المصريين في الخارج تسجل 2.54 مليار دولار خلال يناير
- تحالف 6 بنوك يوقع عقد تمويل طويل الأجل بقيمة 10 مليارات جنيه لصالح اقتصادية قناة السويس
- سعر الدولار يتراجع حتى 3 قروش في مجموعة واسعة من البنوك
- بلتون تفتح الباب لدخول مساهمين استراتيجيين من مؤسسات محلية أو إقليمية ودولية